الابعاد الاجتماعية لتعدد مصادر القوى العسكرية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

م. د. عدنان موحان شبرم

كلية الآداب/ جامعة القادسية/ قسم الاجتماع

adnan.mohan@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث : / ٢٠٢٦/٩

تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٩/٢٩

المستخلص

توضح الدراسة أهم الابعاد الاجتماعية لتعدد مصادر القوى العسكرية في العراق, لاسيما منها غير الرسمية التي اثرت بشكل مباشر على منطق احتكار القوة للمؤسسة العسكرية, مع التركيز على دراسة ميدانية أجريت في مدينة الديوانية. تستند الدراسة إلى ٤٠٠ استبانة وزعت في مدينة الديوانية, بهدف تقييم تأثير تعدد مصادر القوى العسكرية على المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣وتشير النتائج إلى أن تعدد الجهات أو المصادر العسكرية ينعكسان مباشرة على شكل تداخل في الصلاحيات وتشتت في القرار الأمني كما أن وجود علاقة عكسية بين تعدد الجهات والتشكيلات المسلحة وبين مستوى الشعور بالأمان, فيؤدي وجود أكثر من تشكيل مسلح إلى غياب مركزية القرار السياسي, فضلاً عن ذلك أن تعدد مصادر القوى خارج إطار المؤسسات الرسمية يضعف هيبة الدولة وسيادتها لصالح النفوذ العشائري والطائفي.

الكلمات المفتاحية: الابعاد الاجتماعية, القوة العسكرية, النظام السياسي.

Social Dimensions of the plurality of military power sources in post 2003 Iraq

Dr.Adnan mohan Shibrim
College of Arts / University of Al Qadisiyah
adnan.mohan@qu.edu.iq

Date received: 1/9/2026
Acceptance date: 29/9/2026

Abstract:

This study clarifies the most important social dimensions of the multiplicity of military power sources in Iraq, particularly the unofficial ones, which have directly affected the logic of the military establishment's monopoly on force. The study focuses on a field study conducted in the city of Diwaniyah. Based on 400 questionnaires distributed in Diwaniyah, the study aims to assess the impact of the multiplicity of military power sources on Iraqi society after 2003. The results indicate that the multiplicity of military entities or sources directly translates into overlapping jurisdictions and fragmented security decision-making. Furthermore, there is an inverse relationship between the multiplicity of armed entities and formations and the level of perceived security. The presence of multiple armed formations leads to a lack of centralized political decision-making. In addition, the multiplicity of power sources outside the framework of official institutions weakens the prestige and sovereignty of the state in favor of tribal and sectarian influence.

Keywords: social dimensions, military power, political system

المقدمة

تعد مسألة تعدد مصادر القوى العسكرية والأمنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ واحدة من أكثر الظواهر المعقدة والمؤثرة في هيكلية الدولة والمجتمع العراقي الحديث, فمع سقوط النظام السابق تفكيك المؤسسات التقليدية, دخلت البلاد في مرحلة من الفراغ الأمني الشامل, مما فسح المجال لنشوء وتمدد تشكيلات وفصائل وقوات أمنية متعددة الانتماءات والولاءات, فتوزعت القوة المسلحة بين المؤسسة العسكرية الرسمية (الجيش والشرطة), والقوات الإقليمية (البيشمركة, والحشد الشعبي), فضلاً عن الفصائل والجماعات المسلحة والمتنوعة. تعدت تأثيرات هذا التعدد الجوانب الأمنية والسياسية لتلقي بظلالها على البيئة الاجتماعية العراقية, بعد انهيار النظام السياسي السابق وحل الجيش العراقي وتنامي الصراعات الطائفية, والعرقية, وظهور مصادر متعددة للقوى العسكرية, فلم يعد امتلاك القوة وتنظيمها مقتصراً على مؤسسات الدولة الرسمية بل أصبح موزعاً بين الجهات المتعددة ومختلفة المرجعيات والولاءات والأدوار. تعد الدراسة وصفية تحليلية استخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة لجمع البيانات الأولية من الميدان (في مدينة الديوانية. الحدود المكانية مدينة الديوانية)الأحياء والمناطق السكنية داخل المدينة. الحدود الزمانية المرحلة الممتدة بعد عام ٢٠٠٣ إلى الوقت الحالي وقد وزعت استمارة الاستبيان خلال الفترة ٢٠٢٦\٧\١٦ إلى ٨\١٦ ٢٠٢٦. اما الحدود البشرية أفراد مدينة الديوانية (الذكور والاناث, بعمر ١٨ سنة فما فوق). حجم العينة ٤٠٠ مبحوث.

المبحث الاول: عناصر الدراسة

اولاً: مشكلة الدراسة

بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣, شهد العراق تحولات عميقة في هيكل القوى العسكرية, بعد تصاعد الصراعات الداخلية وتعدد الفصائل المسلحة. فبرزت تحديات اجتماعية عديدة أثرت على حياة المواطنين. فيعاني المجتمع العراقي من تأثيرات سلبية نتيجة لتعدد مصادر القوة العسكرية بعد عام ٢٠٠٣. وتتجلى هذه التأثيرات في عدد من الجوانب الاجتماعية, متمثلة في التفكك الاجتماعي وانقسام المجتمع جراء الصراعات المسلحة مع تزايد مشاعر الخوف وعدم الثقة بين الفئات المختلفة. اضافة إلى تفشي ظاهرة النزوح الداخلي والخارجي بسبب العنف الذي ادى لفقدان الهوية والانتماء الوطني, مع ضعف دور المؤسسات الحكومية والمدنية في تأمين احتياجات المواطنين, هذا أدى لتدهور التعليم والرعاية الصحية بسبب التركيز على الابعاد الأمنية والعسكرية, والتأثير على حقوق المرأة والطفل نتيجة الفوضى العسكرية. كما أن تغلغل الثقافة العسكرية في المجتمع اثرت على القيم الاجتماعية والسلوكية اليومية. لذلك تحاول الدراسة الاجابة على مجموعة من

التساؤلات أهمها: ما تأثير تعدد مصادر القوة العسكرية على الروابط الاجتماعية في العراق؟ كيف يؤثر التفكك الاجتماعي الناتج عن الصراعات المسلحة على الحياة الأسرية؟ ما أهم المعوقات التي تواجه المرأة والطفل في ظل الظروف الأمنية الحالية؟ كيف يمكن تطوير سياسات الخدمة الاجتماعية للتصدي لهده التحديات؟

ثانياً: أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في فهم كيفية تأثر المجتمع العراقي بالتحولات العسكرية والأمنية, وتحديد أهم التحديات التي يجب معالجتها, من أجل تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي. لذا من المهم دراسة كيف أثر تعدد مصادر القوة العسكرية في العراق خاصة على تفكك النسيج الاجتماعي والانطواء على الثقافات الفرعية. من خلال البحث يمكن فهم مدى تأثير تعدد مصادر القوة العسكرية على الأسرة العراقية. كما يساعد البحث في توعية المواطن بشأن تعدد الولاءات وتفكك النسيج الاجتماعي, مما يسهم في امكانية توجيههم وتثقيفهم حول كيفية التعامل مع هذا الانتماءات, لذا يمكن ان يقدم البحث نتائج وسياسات للحكومات والهيئات المعنية بضرورة فرض حصر الانتماء والولاء للدولة التي تمتلك الحق القانوني في استخدام القوة. مع ضرورة تفكيك مصادر القوة العسكرية الفرعية في العراق. ومن خلال تحليل البيانات يمكن المساهمة في صياغة سياسات وقوانين يمكن أن تساعد في إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتحسين ظروف الحياة للمواطنين تساهم في حماية الأفراد والتجمعات من الآثار لتعدد مصادر القوة العسكرية. تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

ثالثا: اهداف البحث

البحث العلمي هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة وشخصيه ذات قيمه ودلالة علمية[١]. يهدف هذا البحث للتعرق على ما يأتي:

١. تحديد خريطة القوى المسلحة المتعددة في العراق ونشأتها.

٢. رصد وتحليل طبيعة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية بين منتسبي هذه القوة والمجتمع المحيط بهم.

٣. معرفة مدى تأثير التعدد العسكري على الهويات الفرعية (الطائفية, القومية, العشائرية) مقابل الهوية الوطنية الجامعة.

رابعاً: تحديد المفاهيم

١. الأبعاد الاجتماعية

تعرف الأبعاد الاجتماعية سوسيولوجياً بأنها درجة من التفاهم الوجداني, أو درجة التداخل يعتريها طرفان, أو شخصان أحدهما اتجاه الآخر, وأدخل هذا المفهوم في مجال العلوم الاجتماعية العالمان الأمريكيان (بيرك–وبيرجس) في كتابهما "مقدمة علم الاجتماع"[٢].

تنطوي الأبعاد الاجتماعية على عدة موضوعات ينبغي على الباحث أن يأخذها في الحسبان عند دراسة الظاهرة الاجتماعية, أو العمليات الاجتماعية التي يريد الباحث دراستها فهي تنطوي على مضامين وادوار وما يتعلق بها من حقوق وواجبات[٣]. هي دراسة المضامين والدلالات والنتائج لأية ظاهرة اجتماعية مرتبطة باللغة والتاريخ والعادات والتقاليد الاجتماعية والأهداف والمصالح المشتركة [٤].

٢. القوى العسكرية

إن القوة العسكرية كأداة من أدوات السياسة الخارجية لأية دولة, كانت نتاجاً وتخريجاً لتفاعلات منبثقة عن نسق حضاري معين في هذه الدولة أو تلك. تعد القوة العسكرية ثروة مكتنزة التي تتيح الحصول على الثروة وحمايتها, والثروة سلاح لدعم القوة العسكرية[٥]. وترتبط قوة الدولة بتفوقها العسكري, ومهارة مؤسساتها العسكرية في وضع الخطط الإستراتيجية التي تجسد فنون المواجهة والقتال, تهدف إلى إخضاع الطرف الأخر بالقوة, ذلك يفسر التسابق الدائم نحو التسلح والتطور المستمر للأسلحة بوصفه تعبيراً عن قوة الدولة وقدرتها على فرض ادارتها سواء بالإكراه والقوة أو التفاوض أو التهديد أو غير ذلك من الوسائل التي تعمل تحت غطاء القوة العسكرية[٦]. ولقد ظهرت هناك العديد من الاتجاهات في العلوم السياسية توضح مفهوم القوة, حيث عرف الاتجاه الأول القوة على أنها "القدوة في التأثير على الغير" أي بمعنى القدرة على حمل الآخرين على التصرف بالطريقة التي تضيف لمصالح وأهداف صاحب القوة, في حين يعرف الاتجاه الثاني القوة " المشاركة الفعالة في صنع القرارات المهمة التي تخص المجتمع" حدد هذا المفهوم القوة ضمن إطار اهداف المجتمع, والاتجاه الثالث حاول الجمع بين الاتجاهين السابقين وعرف القوة " التحكم والسيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على القضايا السياسية, أو عملية توزيع المهام وما يترتب عليه من مقدرة في التقرير أو التأثير في المواقف بالاتجاه الذي يرغب به صاحب القوة"[٧]. وتعد القوة العسكرية المقياس الحقيقي لقدرة الدولة, وهو مؤشر معتمد لدى كثير من المحللين في معرفة قدرة الدولة, ولذلك اتفق كثير من الباحثين على أن القوة الشاملة والتوازنات الاستراتيجية يمكن التعرف عليها إما من خلال التوازن العسكري مفرداً, أو في اطار التوازن الاستراتيجي للقوة الشاملة, إذ إن هنالك اساليب عدة تستخدم لقياس حجم القدرات العسكرية منها, قياس حجم القوة البشرية العسكرية في القوات المسلحة سواء العاملة أم بعد تعبئة الاحتياط, وقياس قوة توازن الدولة اعتماداً على مقارنة عدد الأسلحة والمعدات القتالية الرئيسية المختلفة, فضلاً عن قياس الإنفاق العسكري الذي تنفقه الدولة, وحجم المعنويات العسكرية الخارجية التي تؤثر بصورة مباشرة في حجم الإنفاق العسكري[٨].

٣. تعدد مصادر القوى العسكرية

يشير المصطلح إلى وجود تنظيمات وفصائل وقوات عسكرية متعددة ذات طابع وأهداف مختلفة داخل بلد معين. في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ألقت الظروف التاريخية بظلالها على إعادة تأسيس الجيش, فاختلطت

الطموحات السياسية بالمخاوف التاريخية والتدخلات الاقليمية, بطريقة ساعدت على إضعاف صور الجيش أكثر مما هو عليه وجعله ساحة للصراع المكونات, وأداة لإحكام إمساك السلطة مرة أخرى, ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح في التوجهات التي هيمنت على رؤى القوى وسياساتها التي أسهمت في إعادة التأسيس. فنجد أن الامريكيين كانوا يريدون قيام عراق غير مقتدر عسكرياً, ولا يشكل خطراً على حلفائهم المجاورين, وعاجز عن تشكيل أي ضغط على اسرائيل[٩]. وكان بول بريمر رئيس سلطة الائتلاف المؤقت قد بادر إلى حل الجيش العراقي وتسريح قادته وجنوده الذين وجدوا أنفسهم فجأة دون عمل, مما سهل انخراط بعضهم لاحقاً في الجماعات المسلحة مباشرة[١٠]. في الوقت الذي مهدت التراكمات بين الفترة (١٩٥٨- ٢٠٠٣) لعملي تآكل الدولة وتحويلها إلى مقاطعات مكونات على مستوى الوعي الجمعي على الأقل, فإن انهيار عام ٢٠٠٣ كان النقطة المفصلية التي سرعت عملية الهدم, وفي خلال الفترة التي كانت الحكومة العراقي تعيد تأسيس الجيش والأجهزة الأمنية بطرقة خاطئة, كانت الجثث تتراكم في الشوارع, معززة عملية هدم صورة الدولة الحامية, مستنزفة قوة الجيش الوليد في الوقت نفسه. كانت عملية الهدم تسير في خطين متوازيين (مادياً, معنوياً), لتضيف ابعاداً أخرى إلى الميراث التاريخي, لما قبل ٢٠٠٣, وتعامل الأجهزة الأمنية السابقة مع العراقيين الذي ترك آثاراً سيئة في ذاكرتهم, بعد أن أرتبط عمل الأجهزة الأمنية بحماية النظام, وارتبطت صورتها بالرقابة على المواطن إلى درجة أن كلمة الأجهزة الأمنية كانت تثير الخوف بدلاً من الطمأنينة في النفوس[١١]. هذا الموقف المسبق من القوى الأمنية سواء كان جيشاً أو شرطة, والخوف من ممارسات السياسة وتدخلها في الحكم, فضلاً عن تجربة الاقصاء في السابق, ومكانة مسألة التوافق في الإدراك السياسي العراقي الجديد, وقد وجدت طريقها لاحقاً كهدف نص عليه الدستور, في الوقت الذي نص الدستور على القوات المسلحة من التدخل في السياسة, ومنع رجالها من الترشح لمنصب سياسي, وأكد ضرورة إخضاع المؤسسة العسكرية للقيادة المدنية, ومنع تكوين الجماعات المسلحة, وكد على ضرورة التوازن بين مكونات الشعب العراقي في القوات المسلحة[١٢], لتعود السياسة مرة أخرى إلى تفصيلات عمل الأجهزة الأمنية.

يضاف إلى ذلك غياب الاتفاق على المشروع الوطني الموحد بين القوى السياسية, مما أدى دوراً في غياب الاستراتيجيات العليا المتعلقة بالأمن الوطني, وترك أثراً خطراً في عمل الأجهزة الأمنية ضمن أهداف الأمن الوطني العراقي. فضلاً عن ذلك عدم وجود مفهوم واضح ومحدد لدى السلطة السياسية تجاه الأمن الوطني, والاختلاف في تحديد التهديدات المتبادلة بين القوى السياسية, وعدم توفر القدرات العسكرية والأمنية اللازمة لتوفير المستوى المطلوب من حماية المصالح الوطنية[١٣]. يتبين مما سبق أن تراكمات ضعف الدولة في العراق, وصراع القوى السياسية على الاستحواذ عليها, واضعاف موقعها كفكرة متعالية تحتوي الأيديولوجية ولا تحتويها,

والعمل على تفتيت تفردها بصفتها حامية محتكرة للإكراه المشرع, من خلال توريط الجيش في الصراعات السياسية أولاً ثم دفعه إلى قيادة النظام السياسي, واقصائه وتآكل صورته بصفته حامياً للوطن لاحقاً, فضلاً عن تعمد اضعافه مؤسسياً بغرض منعه من القدرة على التأثير السياسي, وتأسيس فصائل حزبية مسلحة, في ظل ثقافة تقليدية تؤدي القبيلة والمؤسسة الدينية فيها دوراً مركزياً, اضافه إلى السياسات الدولية والإقليمية, مهدت هذه العوامل كلها إلى أن يتهيأ الوعي الجمعي العراقي والذاكرة التاريخية لكل إثنية عراقية لفكرة تقدم قوة مسلحة إثنية لأخذ دور الحامي لمجتمعها الإثني. لذلك فإن تجربتي الجيش الشعبي والحرس الوطني, إضافة إلى الأجنحة العسكرية لأحزاب المعارضة, ثم دخول تنظيم القاعدة إلى العراق وانبثاق قوته بعد عام ٢٠٠٣, وطرحه نفسه حاميا للسنة العراقيين[١٤]. كل تلك مدخلات جعلت تأسيس الفصائل غير النظامية في العراق أمراً طبيعياً بعد عام ٢٠٠٣.

كانت أولى التجارب تلك هي تأسيس السيد مقتدى الصدر (جيش المهدي), واشتباكه مع الجيش الامريكي في معركة النجف عام ٢٠٠٤, وفي مدينة الصدر في ما بعد في بغداد, وما جرى من خلال ذلك من اقتتال طائفي عنيف, عقب تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء شباط ٢٠٠٦[١٥], وصولاً إلى أمر زعيم التيار الصدري بتجميد جيش المهدي بعد عمليات صولة الفرسان عام ٢٠٠٨, وما رافقه من انشقاقات عن التيار الصدري, من القوى التي رفضت قرار التجميد وبقيت تحمل السلاح, بحماية حلفاء جدد, وأبرز تلك الفصائل المنشقة هي (عصائب أهل الحق)[١٦]. وعلى الرغم من مما قيل عن تحالف العصائب من رئيس الوزراء نوري المالكي, فإنها بقيت فصيلاً غير رسمي لا يحظى بشعبية كبيرة, أو بمبرر قانوني. لكن اللحظة الفارقة التي أوضحت ضعف الدولة أو نظامها السياسي على حماية المدن العراقية وانهيار الجيش, كانت لحظة سقوط مدينة الموصل شمال العراق, بيد تنظيم داعش في حزيران عام ٢٠١٤, ثم تداعي باقي المدن السنية التي شهدت قبلها تظاهرات غاضبة ضد الحكومة العراقية في شمال العراق وغربه سريعاً[١٧]. كانت تلك اللحظة تبين انسحاب الجيش من المدينة بعد انهزام ضباطه وجنوده بملابس مدنية, وبدا البلد برمته على وشك السقوط, واخذت المدن تسقط تباعاً في يد التنظيم من دون ان يلاقي أدنى مقاومة من جيش منهار, تلك كانت صدمة مرعبة أضعفت معنويات جنوده وانهار بسببها ضباطه, وهرب في إثرها كبار القادة إلى إقليم كردستان, كانت تلك اللحظة أكثر مراحل هزالة الدولة وضوحاً, ملأت عواطف العراقيين بالرعب, لتأتي في تلك اللحظة خطبة ممثل المرجع الأعلى السيد على السيستاني في كربلاء في ١٠ حزيران ٢٠١٤, الشيخ عبد المهدي الكربلائي,

وتضمنت فتوى بالجهاد الكفائي, ودعوته العراقيين إلى التطوع في صفوف القوات الأمنية حفظاً للبلاد. لكن تلك الدعوة التي أخرجت العراقيين من النكسة لم تخرجهم من خندقهم الإثني, بل بدا كأنها عززت ضعف ثقتهم بالدولة وبقواتها النظامية, وبدلاً من اتجاههم إلى التطوع في القوات الأمنية النظامية كما دعت المرجعية إلى ذلك, ذهبوا إلى الفصائل المسلحة, التي حلت نفسها, وتخرطت في العملية السياسية, ثم عززت وضعهم القانوني بجعل تلك القوات رسمية, لا تخضع لأمر القائد العام للقوات المسلحة بقرار مجلس الوزراء رقم (١٣٨ في الجلسة الرابعة عشر لعام ٢٠١٥)[١٨]؛ مما جعلها تستعيد زمام المبادر, وتكسب المزيد من الدعم الشعبي والمقاتلين, فضلاً عن الوضع القانوني. أن الانهيار الذي أصاب الجيش قد أتاح المجال للفصائل المسلحة أن تطرح نفسها حامياً للهويات بديلاً عن الجيش النظامي الذي كادت أن تنهار الدولة برمتها معه, فاستثمر الخوف الشيعي على المراقد المقدسة التي تقع بالقرب من نقاط التماس المباشر مع الأراضي التي سقطت بيد تنظيم داعش, فطرحت معها على أن الصراع هو صراع هويات وجودي بوضوح, على الرغم من أن رئيس الوزراء حاول ايجاد توازن يحمي الدولة, في حين انطوى الصراع على تناقض ديموغرافي. أما الممارسات التي رافقت العمليات العسكرية والتي تحملت مسؤوليتها تلك الفصائل غير النظامية بقدر ما تبين الاختلافات العميقة بين القيم المؤسسية التي تحكم القوات النظامية وتلك الفصائل, فإنها كشفت أيضاً تطور آخر أصاب القيم الأخلاقية الكابحة على مستوى الإثنية. وعززت أعوام العنف عمق التخندق للمكونات الذي أوجد قيمة خاصة, والمبادرة بإيقاع العنف بطريقة أضعفت قدرة المؤسسات التقليدية ذاتها على كبح تطرف افرادها وضبط تصرفاتهم[١٩]. علاوة على ذلك فإن ارتباط عدد كبير من هذه الفصائل بإيران وتبنيها أيديولوجيات عابرة للحدود الوطنية, جعلاها في موضع تقوم فبه بدور مزدوج؛ إذ مثلت درعا للطائفة خارج سيطرة الدولة من جهة, وصلة من دولة خارجية قد لا تتوافق مصالحها مع ثبات الدولة العراقية وتمكينها من جهة أخرى.

خامساً: التوظيف النظري

١. نظرية هشاشة وتفكك الدولة

تفترض النظرية أن عجز الدولة أو انهيار مؤسساتها المركزية (كما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ بعد حل الجيش وباقي المؤسسات الأمنية) يخلق فراغاً واجتماعياً تلجأ الفئات المجتمعية إلى آليات حماية بديلة لتأمين أنفسها[٢٠]. دفع ذلك إلى ظهور جماعات مسلحة غير نظامية تصبح قادرة على منافسة أو توجيه مؤسسات الدولة, ساهم في الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو القوات شبه العسكرية إلى وسيلة رئيسية للحراك

الاجتماعي والتمكين الاقتصادي في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب, أوجد هذا الوضع فئة اجتماعية جديدة تستمد مكانتها وثروتها من السلاح والنفوذ الميداني. فضلاً عن ذلك أصبح النفاذ إلى الفرص, والوظائف, وحتى الحماية القانونية والشخصية مرتبطة في كثير من الأحيان بالانتماء إلى إحدى شبكات القوى العسكرية أو الجماعات المسلحة المنتشرة, وتحول مفهوم المواطنة القانونية إلى مواطنة مجزأة تعتمد على مدى قرب الفرد من مراكز القوة العسكرية الموازية.

٢. نظرية الصراع الاجتماعي

أن الصراع سمة مميزة للحياة الاجتماعية, يحدث نتيجة تعارض المصالح بين طرفين أو أكثر, كما أنه يتخذ أشكالاً مختلفة, فنجده على شكل صراع طبقي عند كارل ماركس الذي يعتبر في جوهرة صراع بين من يملكون وسائل الانتاج وبين من لا يملكونها. كما ركز رالف داهرندوف في نظريته على الصراع باعتباره حالة مستمرة متواصلة بين الطبقات والأفراد التي تؤدي لا محال إلى حالة دائمة من التغيير الاجتماعي, إلا أن هذا لا يمنع وجود فترات يسود فيها نوع من الوئام والوفاق التي تضمن بعض الاستقرار الاجتماعي فإن سلمنا بوجود مجتمع دائم الثبات والاستقرار, فإننا نقع في اليوتيوبيا , ايضاً وجود مجتمع دائم الصراع والتغير معناه متهالك ومحطم وفاقد القيم[٢١]. واجه العراق تحديات أمنية وسياسية نتيجة الاعتماد على الديمقراطية التوافقية والمحاصصة الطائفية في توزيع المناصب عند تشكيل الحكومة العراقية أثر بشكل كبير على واقع السلم المجتمعي في العراق, فحول نظام المحاصصة الطائفية المجتمع العراقي إلى جماعات وتكاثرت وعززت الانتماء للعشيرة والقبيلة بدلاً من الانتماء للوطن. فالمجتمع في العراق لا يبقى متماسكاً ولا يمكن للعراق ان يبقى موحداً وقوياً إلا في اطار نوع من التعايش والسلم المجتمعي الطوعي والمشاركة في وطن واحد مع ضمان حقوق مختلف القوميات والأقليات والجماعات الدينية والمذهبية المتعددة والمتنوعة في العراق.

سادسا: الاطار المنهجي

تعد الدراسة وصفية تحليلية استخدم منهج المسح الاجتماعي بالعينة لجمع البيانات الأولية من الميدان (في مدينة الديوانية. الحدود المكانية مدينة الديوانية)الأحياء والمناطق السكنية داخل المدينة. الحدود الزمانية المرحلة الممتدة بعد عام ٢٠٠٣ إلى الوقت الحالي وقد وزعت استمارة الاستبيان خلال الفترة ٢٠٢٦\٧\١٦ إلى ٢٠٢٦ ٨\١٦. اما الحدود البشرية أفراد مدينة الديوانية (الذكور والاناث, بعمر ١٨ سنة فما فوق). حجم العينة ٤٠٠ مبحوث لمجتمع كبير بدرجة ثقة ٩٥٪ وهامش خطا ٥٪. نوع العينة الطبقية العشوائية يتم تقسيم مدينة الديوانية إلى قطاعات جغرافية (أحياء) لضمان تمثيل كافة الفئات, حيث تنقسم المدينة إلى عشرات الأحياء السكنية الموزعة على جغرافيتها الرئيسية (الشرقية, الغربية, الشمالية, الجنوبية), وتتنوع بين أحياء قديمة, مركزية, وحديثة. أبرز أحياء مدينة الديوانية موزعة حسب المناطق السراي, العصري الجديد, الخصيمة, الميكانيك,

الجمهوري, كانت نسبها ٢٥٪ (١٠٠) مبحوث. الجزائر, العروبة, الضباط, المعلمين, الاسكان, التجاري, كانت نسبتها ٣٠٪ (١٢٠) مبحوث. الصدر, الفضيلية, النهضة, التحدي, الوحدة, العسكري, الفرات, كانت نسبتها ٢٥٪ (١٠٠) مبحوث. الجامعيين, الأسطول, حي رمضان, الزهور, السلام, العسكري الجديد, الصنعين, كانت نسبتها ٢٠٪ (٨٠) مبحوث, العدد الكلي الأفراد العينة (٤٠٠). اما عن الادوات فقد استخدمت استمارة الاستبيان.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

جدول رقم(١) يوضح جنس المبحوثين

الجنس	التكرار	%
ذكر	٢٢٠	٥٥٪
انثى	١٨٠	٤٥٪
المجموع	٤٠٠	١٠٠٪

يشكل توزيع الأفراد حسب الجنس مؤشراً في قياس استجاب, وقد جاء الترتيب الأول للذكور بنسبة ٥٥٪, يليها الإناث بنسبة ٤٥٪ من وحدات العينة.

نستنتج أن توزيع الأفراد حسب الجنس مؤشر في قياس استجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبانة, ومما لوحظ على هذا التوزيع أن الاناث يشكلن نصف العينة تقريباً, وهو ما يتقارب مع البيانات التقديرية للتوزيع الجنسي لمجتمع مدينة الديوانية .

جدول رقم (٢) يوضح الفئات العمرية

الفئة العمرية	التكرار	%
١٨- ٢٤	١٢٣	٣١
٢٥- ٣٤	١٦٠	٤٠
٣٥- ٥٠	٨٠	٢٠
٥١ فما فوق	٣٧	٩
المجموع	٤٠٠	١٠٠٪

يشير الجدول أعلاه إلى أن الفئة العمرية من ٢٤- ٣٤ قد أخذت النسبة الأعلى بين الفئات العمرية للمبحوثين وبنسبة ٤٠٪ , بينما اخذت الفئة العمرية من ١٨- ٢٤ المركز الثاني من حيث الترتيب عدد

المبحوثين وبنسبة ٣١٪, كما اخذت الفئة العمرية الثالثة ٣٥- ٥٠ وقد حصلت على نسبة ٢٠٪ من عدد المبحوثين, في حين حصلت الفئة الأخيرة ٥١ فما فوق على نسبة ٩٪ من عدد المبحوثين.

نستنتج أن تصنيف الفئات العمرية للمبحوثين استناداً إلى بيانات الاستمارات العائدة, نجد لدينا تمثيلاً متناسباً لفئات المجتمع المختلفة على اعتبار أن الفئات العمرية الأولى والثانية هي الأكبر في المجتمع, ثم الفئة الثالثة دون الخمسين سنة, وهذا يؤكد صدق الاستمارة في تمثيل فئات المجتمع على اعتبار أن المجتمع العراقي من المجتمعات الفتية.

جدول رقم (٣) يمثل المستوى الدراسي

المستوى الدراسي	التكرار	%
أمي دون المتوسطة	١٣٧	٣٤٪
متوسطة إعدادية	١٢٠	٣٠٪
دبلوم	٣٢	٨٪
بكالوريوس	٨٥	٢١٪
دراسات عليا	٢٦	٧٪
المجموع	٤٠٠	١٠٠٪

تعد المخرجات الاقتصادية للشهادة في العراق عاملاً حاسماً في ترقي الأفراد, علماً أن الوظيفة هي المورد الأكثر رواجاً حالياً, لذى نجد الأقبال على التعليم وكسب الشهادة امراً ظاهراً في عينة الدراسة, فما مجموعه نحو ٢٦٢ بواقع ٦٦٪ من اجمالي العينة هم عند مستوى دراسي (ثانوية, دبلوم, بكالوريوس, شهادات عليا). في حين شكل ما مجموعه ١٣٧ بواقع ٣٤٪ من اجمالي العينة عند مستوى دراسي (امي, يقرأ ويكتب, ابتدائي). وعموماً فإن لمتغير التحصيل الدراسي أثر في تحديد إمكانيات الأفراد تجاه تقدير مستوى المشاركة, سيما أن من يمتلك مستوى دراسي متقدم يمكنه تقدير المواقف السياسية واعطاء أولويات لاسيما مع التضليل الإعلامي الذي اثر وبشكل واضح على حكمة المواطن في النظام السياسي.

الجدول رقم (٤) يوضح الوضع المهني

الاختيارات	التكرار	%
موظف حكومي	١٣٠	٣٣
كاسب	٨٠	٢٠
عمل حر	٦٠	١٥
عاطل عن العمل	٢٠	٥
شبكة الحماية الاجتماعية	٦٥	١٦
ربة منزل	٤٥	١١
المجموع	٤٠٠	١٠٠٪

ويبدو من الجدول رقم (٤) أن مهنة الموظف الحكومي بكافة عناوينها الوظيفية شكلت ما نسبته ٣٣٪ من اجمالي حجم العينة, في حين جاء في المرتبة الثانية مهنة الكاسب بواقع ٢٠٪ من اجمالي حجم العينة, بينما

شكل شبكة الحماية الاجتماعية للمبحوثين ما نسبته ١٦٪, والعمل الحر ما نسبته ١٥٪, في حين جاءت ربة المنزل في المرتبة الاخيرة بنسبة ١١٪ من اجمالي حجم العينة.

نستنتج من معطيات الجدول اعلاه هيمنة القطاع الحكومي (٣٣٪) تمثل نسبة الموظفين الثلث الكامل للاستبيان, ما يعكس الاعتماد الاساسي للسكان على الوظيفة الحكومية كمصدر أساسي ومستقر للدخل وتدني مساهمة القطاع الخاص. كما أن ارتفاع نسبة هشاشة الدخل (٣٦٪) مجتمعة لمجموع فئتي كاسب وشبكة الحماية الاجتماعية, يتضح أن نسبة كبيرة من المجتمع تعتمد إما على أجور يومية غير مضمونة أو على الإعانات الحكومية, وهو مؤشر على ارتفاع معدلات الفقر أو ضعف الأمان الاقتصادي, فضلاً عن ذلك فإن محدودية العمل تشير إلى ضعف مشاريع الريادة أو المبادرات الفردية المستقلة, نتيجة تحديات التمويل أو الاستقرار الاقتصادي في المحافظة. في حين انخفضت نسبة العاطلين عن العمل إلى ٥٪ قد لا يعني بالضرورة ازدهار سوق العمل, بل يرجع إلى أن جزءاً كبيراً من العاطلين عملياً يتدرجون ضمن فئات الكاسب ومستفيدي شبكة الحماية الاجتماعية.

جدول رقم (٥) يوضح الحالة الزوجية

الاختيارات	التكرار	%
متزوج	٢٠٤	٥١
اعزب	١٠١	٢٥
ارمل	٥٣	١٣
مطلق	٤٢	١١
المجموع	٤٠٠	١٠٠٪

تبين البيانات المعروضة في الجدول رقم (٥) عن الحالة الزوجية للمبحوثين, تدل على أن عدد المتزوجين الاعلى بواقع ٥١٪ من اجمالي العينة, وهذا كما يدل في البيانات السابقة, أن ذلك مرتبط بالحالة المهنية للمبحوثين, فضلاً عن أن ظاهرة الزواج في المجتمع العراقي ما زالت تخضع لتقديرات العرف الاجتماعي في ضرورة الزواج المبكر, في حين شكل ما نسبته ٢٥٪ للعزاب, بينما شكلت الارامل ما نسبته ١٣٪ من اجمالي العينة, والمطلق ١١٪ من اجمالي العينة.

المحور الثاني: مؤشرات التحليل الميداني لتعدد مصادر القوى العسكرية

الجدول رقم (٦) يوضح ان تعدد التشكيلات المسلحة اثر على الشعور بالأمان في المنطقة

الاختيارات	التكرار	%
نعم	٢٧٨	٦٩,٥
لا	٥٢	١٣
لا تأثير	٧٠	١٧,٥
المجموع	٤٠٠	١٠٠

اشارت معطيات الدراسة الميدانية في الجدول رقم (٦) إلى أن تعدد التشكيلات المسلحة أثر على الشعور بالأمان في المنطقة من خلال اجابة رقم واحد وبنسبة ٦٩.٥٪ من اجمالي عدد المبحوثين, في المرتبة الثانية جاء خيار لا تأثر بنسبة ١٧,٥٪ من احتمالات العينة, ثم جاء الخيار الاخير لا وبنسبة ١٣٪ من وحدات العينة.

تظهر هذه النتيجة قناعة أغلبية ساحقة من عينة الدراسة بوجود علاقة عكسية بين تعدد الجهات والتشكيلات المسلحة وبين مستوى الشعور بالأمان, فيؤدي وجود أكثر من تشكيل مسلح إلى غياب مركزية القرار الأمني, مما يربك المواطن في تحديد الجهة المسؤولة عن حمايته أو إنفاذ القانون, فضلاً عن ذلك يولد تعدد الجهات المسلحة شعوراً دائماً من مخاوف اندلاع مواجهات مسلحة بينها نتيجة تضارب المصالح أو النفوذ, ولا ننسى تعدد التشكيلات غالباً يؤدي إلى تراجع في آليات الرقابة والمحاسبة, مما يزيد من احتمالية وقوع تجاوزات تمس حقوق الأفراد دون وضع حد له, كل ذلك يخلق حالة من القلق المزمن وتراجع الثقة بالمؤسسات الرامية لحفظ النظام.

الجدول رقم (٧) يوضح أن تعدد هذه المصادر ادى إلى تداخل في الصلاحيات الأمنية

الاختيارات	التكرار	%
نعم بشدة	٢٢٨	٥٧
نعم	١٠٣	٢٦
حياد	٢٦	٦,٥
لا	٢٢	٥,٥
لا اعلم	٢١	٥
المجموع	٤٠٠	١٠٠٪

يتبين من معطيات الجدول رقم (٧) ان خيار (نعم بشدة) قد حصل على المركز الأول وبنسبة ٥٧٪ من اجمالي العينة, في حين حصل خيار (نعم) على المرتبة الثانية وبنسبة ٢٦٪ من اجمالي العينة, اما خيار(حياد) حصل على المرتبة الثالثة وبنسبة ٦.٥٪ من أفراد العينة, في حين جاء خيار (لا) في المرتبة الرابعة وبنسبة ٥.٥٪ من اجمالي افراد العينة, وآخرها احتمال (لا اعلم) وبنسبة ٥٪ من اجمالي افراد العينة.

نستنتج من ذلك وجود أغلبية من عينة الدراسة تؤيد الفرضية القائلة بإن تعدد الجهات أو المصادر العسكرية ينعكسان مباشرة على شكل تداخل في الصلاحيات وتشتت في القرار الأمني, هذا ناتج عن غياب القيادة الموحدة يجعل الوحدات الميدانية تتلقى توجيهات من أكثر من جهة. لذلك نرى أن نسبة ٥٧٪ من أفراد العينة يوافقون على أن تعدد المصادر والجهات العسكرية يسبب تداخلاً في الصلاحيات الأمنية, وتعزى هذه النتيجة إلى غياب المظلة القيادية الموحدة وتداخل نطاقات الاختصاص بين المؤسسات العسكرية والأمنية المتعددة.

الجدول رقم (٨) يوضح هل يساعد تعدد هذه القوى في تعزيز النفوذ العشائري أو المناطقية على حساب سلطة الدولة

الاختيارات	التكرار	%
موافق	١٠٧	٢٧
موافق بشدة	٢٥٥	٦٤
محايد	١٠	٢
غير موافق	٢٠	٥
غير موافق بشدة	٨	٢
المجموع	٤٠٠	١٠٠٪

توضح معطيات الجدول (٨) ان خيار (اوافق بشدة) قد حصل على المرتبة الأولى وبنسبة ٦٤٪ من اجمالي العينة, في حين حصل خيار (اوافق) على المرتبة الثانية وبنسبة ٢٧٪ من اجمالي العينة, اما خيار (غير موافق) حصل على المرتبة الثالثة وبنسبة ٥٪ من اجمالي العينة, في حين حصل كل من الخيار (محايد وغير موافق) على المرتبة الاخيرة وبنسبة ٢٪ لكل منهما.

نستنتج من ذلك وجود قناعة مجتمعية غالبة بأن تعدد مصادر القوى خارج إطار المؤسسات الرسمية يضعف هيبة الدولة وسيادتها لصالح النفوذ العشائري والطائفي, فعندما تتعد منابع القوة وتتوزع خارج نطاق القانون, تنشأ بيئة تزاحم فيها الهويات الفرعية المؤسسات الحكومية, فيلجأ الأفراد للروابط العشائرية أو الطائفية باعتبارها الشبكة الأكثر فاعلية لضمان حقوقهم. فضلاً عن ذلك يؤدي توزيع الموارد والمكاسب بناءً على الانتماءات العرقية أو الطائفية إلى تقديم الولاء للكيان الفرعي على حساب الولاء الوطني. لذلك نجد أن الدول في هذه الحال تعيش في حالة من تفتت السلطة, حيث لا تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في إدارة الشأن العام, بل تصبح مساحة للتنافس والتفاوض بين قوى فرعية تمتلك أدوات تأثير قوية في المجتمع.

الجدول رقم (٩) يوضح ان وجود قوى عسكرية متعددة غيرت نظرة الشباب للعمل العسكري الوطني

الاختيارات	التكرار	%
نعم	٢٧٢	٦٨
لا	١٢٨	٣٢
المجموع	٤٠٠	١٠٠٪

توضح معطيات الجدول اعلاه ان الخيار رقم واحد (نعم) قد حصل على المرتبة الأولى وبنسبة ٦٨٪ من اجمالي افراد العينة, في حين حصل خيار (لا) على المرتبة الثانية وبنسبة ٣٢٪ من افراد العينة.

نستنتج من الجدول (٩) موافقة غالبية أفراد العينة على هذا السؤال, وذلك لتأثيره بشكل مباشر في تشكيل وتغيير مفهوم العمل العسكري والوطني لدى الشباب. إذ سبب ذلك إضعاف النظرة التقليدية للجيش أو القوات

المسلحة الرسمية باعتبارها الممثل الوحيد والحصري للمفهوم الوطني, مما خلق لدى الشباب ازدواجية في الولاء بين المؤسسة الرسمية وتلك القوى. فضلاً عن ذلك ساهم تعدد القوى في بروز عقائد قتالية أو فكرية متعددة وموازية للعقيدة الدفاع الوطني التقليدي, مما عكس حالة من عدم الاستقرار الفكري بشأن تحديد العدو الحقيقي أو الغاية الأسمى للعمل العسكري. لذى تؤكد هذه النتيجة على ضرورة قيام صانعي القرار بإعادة ضبط الخطاب الوطني, وحصر السلاح بيد الدولة ومؤسساتها الرسمية لإعادة بناء العقيدة الوطنية لدى الشباب.

الجدول رقم (١٠) يوضح كيف اثر تعدد هذه القوى على السلم المجتمعي في محيطك

الاختيارات	التكرار	%
تعزيز الانقسام	٣٢١	٨٠
تعزيز التلاحم	٦٤	١٦
لا تأثير	١٥	٤
المجموع	٤٠٠	٪١٠٠

يوضح الجدول (١٠) ان خيار (تعزيز الانقسام) قد حصل على المرتبة الأولى وبنسبة ٨٠٪ من اجمالي أفراد العينة, في حين حصل خيار (تعزيز التلاحم) على المرتبة الثانية وبنسبة ١٦٪ من اجمالي العينة, اما الخيار الاخير (لا تأثير) حصل على المرتبة الثالثة وبنسبة ٤٪ من احمالي العينة.

نستنتج من ذلك وجود شبه اجماع بين المبحوثين على ان ذلك يؤدي إلى تعزيز الانقسام, فتزاحم القوى المتعددة دفع الأفراد نحو الاحتماء بالحزب أو العشيرة أو الجهة الفاعلة للحصول على الحماية والخدمات, هذا بضعف مفهوم المواطنة الموحدة ويحل محلها الانتماء الفئوي الضيق, ويجعل العلاقات بين أفراد المجتمع قائمة على الحذر والشك بدلاً من التعاون والتضامن مما يعطل المبادرات المحلية والتنمية التكافل الاجتماعي. فضلاً عن ذلك فإن ضعف هيبة القانون يضعف ثقة المواطن في قدرة المؤسسات الرسمية والقضاء على إحقاق العدالة, فيصبح الاحتكام للجهات الفاعلة محلياً هو الخيار البديل وهذا يكرس منطق القوة على حساب سيادة القانون.

الجدول رقم (١١) يوضح ان الولاءات الفرعية (العشائرية, الحزبية, الطائفية) اصبحت اقوى من الولاء لمؤسسات الدولة الرسمية

الاختيارات	التكرار	%
نعم	٣٤٥	٨٦
كلا	٥٥	١٤
المجموع	٤٠٠	٪١٠٠

يوضح الجدول رقم (١١) ان خيار نعم قد حصل على المرتبة الأولى وبنسبة ٨٦٪ من اجمالي أفراد العينة, في حين حصل خيار (كلا) على المرتبة الثانية وبنسبة ٥٥٪ من اجمالي أفراد العينة.

نستنتج من ذلك وجود أغلبية تؤيد هذه الفكرة, يرجع ذلك لعدة اسباب دفعت وحدات العينة إلى الاجماع على ذلك, ولعل من اهمها هو عجز مؤسسات الدولة عن توفير الأمن والعدالة, فيلجأ المواطن إلى الهويات الفرعية كشبكة أمان. أيضاً سبب تراكم الفساد الإداري والمالي اضعف ثقة الفرد بإنصاف المؤسسات الرسمية, مما دفعه للبحث عن السند في الانتماءات الضيقة, فضلاً عن ذلك فإن تحول التعيينات والخدمات والفرص الوظيفية في بعض الأحيان لتمر عبر أروقة الأحزاب أو العلاقات العشائرية بدلاً من معيار الكفاءة وسيادة القانون, كل ذلك كان سبب في تفشي وازدهار الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

الجدول رقم (١٢) يوضح ان ثقافة السلاح اصبح اكثر قبولا في المجتمع مقارنة بما قبل عام ٢٠٠٣

الاختيارات	التكرار	%
نعم	٢٣٠	٥٧,٥
كلا	١٧٠	٤٢,٥
المجموع	٤٠٠	٪١٠٠

يوضح الجدول اعلاه أن خيار (نعم) قد حصل على المرتبة الأولى وبنسبة ٥٧٪ تقريبا, في حين حصل خيار (كلا) على المرتبة الثانية بنسبة ٤٢٪ تقريبا.

نستنتج من معطيات الجدول رقم (١٢) وجود انقساماً واضحاً في الشارع العراقي تجاه مدى تقبل ثقافة السلاح بعد عام ٢٠٠٣, إذ تشير النسبة الأولى إلى اتجاه صاعد نحو القبول, بينما ترى الأقلية عكس ذلك. وإذا حاولنا تفسير ذلك فلابد من توضيح كلا الجانبين الأول: ناتج كثافة انتشار السلاح في الحياة اليومية (المناسبات, النزاعات العشائرية, الحمايات الشخصية), تفرض مع الوقت حالة من التطبيع النفسي حيث يتحول المنظر المقلق إلى أمر مألوف وعادي في المشهد الاجتماعي , ايضاً في فترات التي تضعف فيها ثقة الفرد بآليات الحماية الرسمية يتولد دافع نفسي قوي للبحث عن الشعور بالسيطرة, فيصبح السلاح رمزاً حسياً للحماية والاطمئنان, فضلاً عن ذلك تحول السلاح في بعض الأوساط إلى أداة لفرض النفوذ أو نيل المكانة الاجتماعية والوجاهة العشائرية, دفع ذلك إلى منح قيمة مضافة تتجاوز وظيفته الأمنية. اما الجانب الثاني: فيربط فريق كبير بين انتشار السلاح وزيادة معدلات الجريمة والنزاعات العشائرية المسلحة, والعنف الأسري, جعل السلاح مبعث قلق دائم وليس مصدر أمان, كما نؤيد هذه الفئة حصر السلاح بيد الدولة وترسيخ مفهوم المواطنة المدنية, ويرى في ثقافة السلاح تهديداً لمفهوم السلم المجتمعي والاستقرار المؤسسي.

الجدول رقم (١٣) يوضح هل ان القوى العسكرية باتت تلعب دورا في الاقتصاد المحلي (الاستثمارات, التوظيف, الخدمات)

الاختيارات	التكرار	%
نعم	٢١٠	٥٢,٥
كلا	١٩٠	٤٧,٥
المجموع	٤٠٠	١٠٠٪

يوضح الجدول اعلاه ان الخيار الأول قد حصل على المرتبة الأولى وبنسبة ٥٢.٥٪, في حين حصل الخيار الثاني على نسبة ٤٧.٥٪.

نستنتج من معطيات الجدول (١٣) وجود انقسام بين المبحوثين, ويتوقف مدى صحة (نعم أو كلا) على نموذج الدولة, ففي الدول النامية أو الخارجة من الصراعات كحال العراق غالباً ما يهيمن خيار (نعم) لعدم قدرة القطاع الخاص على سد الفراغ. في الدول المتقدمة (المجمع العسكري الصناعي), يكون التأثير عبر شركات خاصة تتعاقد مع الدول, فيدعم الجيش الاقتصاد بشكل غير مباشر عبر الأبحاث والتكنولوجيا مثل النموذج الامريكي.

الجدول رقم (١٤) يوضح هل ادى تعدد هذه القوى إلى تغير في سلوك الافراد تجاه ممارسة حقوقهم المدنية

الاختيارات	التكرار	%	التسلسل المرتبي
الانتخابات	٢٧٦	٤٢	١
التعبير عن الرأي العام	١٩٧	٣٠	٢
التظاهرات	١٨٧	٢٨	٣

يوضح الجدول اعلاه ان الخيار الأول (الانتخابات) قد حصل على نسبة ٤٢٪ من اجمالي العينة, في حين حصل خيار (التعبير عن الرأي العام) على المرتبة الثانية وبنسبة ٣٠٪ من وحدات العينة, اخيراً جاء خيار (التظاهرات) وبنسبة ٢٨٪ من اجمالي العينة.

نستنتج من معطيات الجدول (١٤) أن هذه النسب الاحصائية تشير بوضوح إلى أن تعدد القوى السياسية والاجتماعية (الفاعلة على الأرض) أحدث تحولاً جوهرياً في سلوك الأفراد تجاه ممارسة حقوقهم المدنية, إذ أعاد رسم ترتيب أولوياتهم بين المشاركة السياسية والآليات المباشرة. لذلك دفع الأفراد نحو سلوك مدني حذر ومحسوب, إذ يفضل أغلبهم المشاركة النظامية للحفاظ على استقرار الدولة, مع استخدام الرأي العام كأداة ضغط مستمرة, وتراجع التظاهرات الميداني لتجنب الانزلاق في صراعات القوى الفاعلة.

النتائج

لاشك أن معطيات الدراسة الميدانية تقودنا إلى بلورة جملة نتائج متعلقة بوحدات مجتمع الدراسة, ولهذا المجتمع خصائص عامة تتجلى في حجم عينة وقع الاختيار عليها يتطلب تقديم نتائجها, لذا سنعتمد في عرض هذه النتائج. اعتمدت الدراسة على توزيع (٤٠٠) استمارة ضمن عينة موزعة في مدينة الديوانية, وخلصت نتائج التحليل إلى ما يلي:

١. أن تعدد الجهات أو المصادر العسكرية ينعكسان مباشرة على شكل تداخل في الصلاحيات وتشتت في القرار الأمني, هذا ناتج عن غياب القيادة الموحدة يجعل الوحدات الميدانية تتلقى توجيهات من أكثر من جهة.

٢. وجود علاقة عكسية بين تعدد الجهات والتشكيلات المسلحة وبين مستوى الشعور بالأمان, فيؤدي وجود أكثر من تشكيل مسلح إلى غياب مركزية القرار الأمني, مما يربك المواطن في تحديد الجهة المسؤولة عن حمايته أو إنفاذ القانون.

٣. أن تعدد مصادر القوى خارج إطار المؤسسات الرسمية يضعف هيبة الدولة وسيادتها لصالح النفوذ العشائري والطائفي, فعندما تتعد منابع القوة وتتوزع خارج نطاق القانون, تنشأ بيئة تزاحم فيها الهويات الفرعية المؤسسات الحكومية.

٤. أن تعدد القوى السياسية والاجتماعية (الفاعلة على الأرض) أحدث تحولاً جوهرياً في سلوك الأفراد تجاه ممارسة حقوقهم المدنية, إذ أعاد رسم ترتيب أولوياتهم بين المشاركة السياسية والآليات المباشرة.

٥. أن تزاحم القوى المتعددة دفع الأفراد نحو الاحتماء بالحزب أو العشيرة أو الجهة الفاعلة للحصول على الحماية والخدمات, هذا بضعف مفهوم المواطنة الموحدة ويحل محلها الانتماء الفئوي الضيق.

المصادر

١. احسان محمد الحسن, علم الاجتماع العسكري, ط١, دار المعرفة الجامعية, الاسكندرية, ١٩٨٨, ص٣٤.

٢. إبراهيم مذكور, معجم العلوم الاجتماعية, ط١, الهيئة المصرية للكتاب, القاهرة, ١٩٧٥, ص(٩٤-٩٥).

3M. Cinsber (sociology) Oxford University press, London ,1950 , p(39-42).

4 Gerth H.c.w. mills: character and social structure, London, 1954, p(22-25).

٥. حمزة رحيم المفرجي, توظيف القوة العسكرية كأداة لحماية السيادة وتحقيق النفوذ (الدولة العراقية أنموذجاً), مجلة حمورابي للدراسات, العدد ٤١- السنة الحادية عشر, ربيع ٢٠٢٢, ص٢٢٠.

٦. ريبيوار عبد الرحيم عبد الله, اشكالية العلاقات بين العلاقة بين القوة في العلاقات الدولية: السياسية الخارجية الأمريكية تجاه العراق نموذجاً, مجلة القانون والسياسة, د. ع, ص٦٠.

٧. وسيلة بومدين, استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية في فترة ما بين الحرب الباردة ليبيا نموذجاً, أطروحة دكتوراه منشوره, جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان, كلية الحقوق والعلوم السياسية, الجزائر, ٢٠٢٠, ص٣٧.

٨. فكرت نامق العاني, سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية(١٩٥٣– ١٩٥٨), سلسلة دراسات, دار الرشيد للنشر, دار الحرية للطبع, ١٩٧٨.

٩. جايمس بتراس, سطوة اسرائيل في الولايات المتحدة, ترجمة حسن البستاني, مركز التعريب والبرمجة (مراجعة وتحرير) الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, ٢٠٠٧, ص٤٢.

١٠. مصطفى غيثان, جديد التعاون بين داعش وبعض ضباط الجيش السابق, كراس النهرين, العدد٢, ٢٠١٥, ص١٠٣.

١١. علي هادي المعموري, والجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبديل الإثني, مجلة عمران, العدد ٦/٢٢, خريف ٢٠١٧, ص١٣١.

١٢. ينظر المادة (٩) أولا أ, ب, ج, من الدستور العراقي الدائم.

١٣. رعد الحمداني, معضلة الأمن الوطني العراقي, المستقبل العربي, العدد ٣٧١, السنة ٣٢, كانون الثاني ٢٠١٠, ص٢٠١٠.

١٤. علي عبد الهادي المعموري, سياسة الأمن الوطني في العراقي, مراجعة: عماد الشيخ داود, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت, ٢٠١٦, ص٣٦٥– ٣٦٧.

١٥. مروان قبلان, موازين القوى الإقليمية بعد انهيار العراق: دراسة في ادارة توزيع القوة وتجلياتها في منطقة الخليج والشرق الأوسط, دراسات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة, ايلول ٢٠١٥, ص١٨.

١٦. أنتوني كوردسمان وخوسيه رامسو, الصدر وجيش المهدي: التطور – القدرات والاتجاه الجديد, المستقبل العربي, العدد ٣٥٥, السنة ٣١, ايلول ٢٠٠٨, ص١٤٠.

١٧. علي المعموري, داعش والموصل" خلفية الأحداث", أوراق البدائل, منتدى البدائل العربي للدراسات, القاهرة, ٢٠١٤, ص٣.

١٨. الأمانة العامة لمجلس الوزراء تؤكد أن هيئة الحشد الشعبي هيئة رسمية, موقع الأمانة لمجلس الوزراء (العراق), ٤/٩/ ٢٠١٥, شوهد في : ١٤/ ٧/ ٢٠٢٦ في: https:// ninanews. Com

١٩. علي هادي المعموري, والجيش والفصائل غير النظامية في العراق: جدل الدولة والبديل الإثني, مجلة عمران, العدد ٦/٢٢, خريف ٢٠١٧, ص١٣٩.

٢٠. الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني, متطلبات البناء وتطوير القدرات لعسكرية العراقية في ظل التهديدات القائمة, بحث في مجلة حمورابي, العدد ٣٧, السنة التاسعة, شتاء ٢٠٢١.

٢١. نظرية الصراع الاجتماعي من منطق كارل ماركس إلى منطق رالف داهرندوف, مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع, مجلد ٢, عدد١, مارس ٢٠١٩.